**الوضع الراهن للجمعيات الأهلية العاملة في مجال الزراعة العضوية في محافظة الفيوم**

**المستخلص**

استهدف البحث دراسة الوضع الراهن للجمعيات الأهلية العاملة في مجال الزراعة العضوية في محافظة الفيوم وذلك من خلال: التعرف على بعض المتغيرات التنظيمية والمادية بها، ودوافع اشتراك الأعضاء في عضويتها، وأهم الأنشطة والخدمات التي تقدمها في هذا المجال، ومدى مشاركتها في بعض المشروعات المرتبطة بهذا المجال، ومدى وجود علاقة بينها وبين كل من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وكذا أهم نقاط القوة والضعف والتهديدات المحتملة والفرص المتاحة لتلك الجمعيات، وقد أجريت الدراسة على جميع الجمعيات الأهلية العاملة في هذا المجال في محافظة الفيوم وعددهم ١٣ جمعية تمثل حوالي ٤٠% من جملة عدد الجمعيات الأهلية العاملة في النشاط الزراعي على مستوى المحافظة، وقد تم جمع البيانات من ٩٢ مبحوثا هم عدد أعضاء مجالس إدارة تلك الجمعيات.

وتمثلت أهم نتائج الدراسة في: أن غالبية المنظمات غير الحكومية المدروسة أنشأت في الفترة من عام (١٩٩٦-٢٠٠٦م) حيث ذكر ذلك ٦٢% من المبحوثين، وأن ٨٩% منها تم تأسيسها بواسطة أفراد من داخل المجتمع، وأفاد حوالي ٣٥% منهم بأن عدد المتطوعين بجمعياتهم يتراوح بين(١- ١٠) متطوعا، كما أشار ٤٣.٥% من المبحوثين إلى أن عدد العاملين بأجر ١٦ عاملا فأكثر، كما أظهرت النتائج اعتماد تلك الجمعيات على مصادر التمويل الخارجي من خلال المنح الدولية حيث أشار إلى ذلك ٧٨.٣%.

وقد أجمع المبحوثون على أن نشر فكر وأسلوب الزراعة العضوية كان من أهم دوافعهم للاشتراك في عضوية تلك الجمعيات، وذلك مقابل ٩٧.٨% أفادوا بأن الاستفادة من خدمات الجمعية في هذا المجال كان دافعهم الرئيسي للاشتراك في عضويتها، وتمثلت أهم الخدمات التي تقدمها تلك الجمعيات في: توفير المعلومات الفنية المتخصصة، ومتابعة تطبيق أسلوب الزراعة العضوية حيث ذكر ذلك بنسبة ١٠٠%، و٧٦% على التوالي، وأشار ٨٩%من المبحوثين إلى مشاركة الجمعيات المدروسة في بعض المشروعات الزراعية المرتبطة بمجال الزراعة العضوية، وأقر ٨٣.٧% منهم بعدم وجود أي علاقة بين الجمعيات المدروسة وغيرها من المنظمات غير الحكومية، كما أوضح ٩٢.٤% ، و٨٩% منهم بعدم وجود علاقة بينها وبين جهاز الإرشاد الزراعي وكليات الزراعة ومراكز البحوث الزراعية، في حين أفاد ٩٥.٧% منهم بوجود علاقة بين تلك الجمعيات والجهات المانحة.

وتمثلت أهم نقاط القوة لتلك الجمعيات محل الدراسة في: الآثار الإيجابية لممارسات الزراعة العضوية على الصحة والبيئة والتي أجمع عليها المبحوثين، بينما أشار ٨٤.٨% منهم إلى أن الطلب العالمي المتزايد على المنتجات العضوية والغذاء الآمن كان من أهم نقاط القوة لتلك الجمعيات، أما عن نقاط الضعف والتهديدات المحتملة فقد تمثلت أهمها في: غياب السياسات الزراعية القومية الداعمة للزراعة العضوية والتي أجمع عليها المبحوثين، وضعف العلاقة بين تلك الجمعيات وجهاز الإرشاد الزراعي الحكومي والبحوث الزراعية حيث ذكر ذلك بنسبة ٨٩%، في حين كان الاهتمام العالمي المتزايد

بالزراعة العضوية وتنشيط هذا المجال عن طريق الشراكة بين الدول من أهم الفرص المتاحة لتلك الجمعيات حيث ذكر ذلك بنسبة١٠٠% ، و ٩٢.٤% على الترتيب.

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة أمكن استخلاص بعض التوصيات وذلك على النحو التالي:

١- الاهتمام بتوفير الدورات التدريبية التي تهدف إلى دعم القدرات المؤسسية لتلك المنظمات من جهة، ودعم القدرات الفنية لأعضاء هذه المنظمات في مجال الزراعة العضوية في ضوء قدرتها على الوصول إلى الفئات المستهدفة وزيادة أوجه استفادتهم من خدماتها كما أظهرت النتائج.

٢- ضرورة بناء ودعم نظام تمويلي وطني لتلك المنظمات مما يزيد من حماسها في بذل المزيد من الجهود الموجهة والهادفة لصالح أفراد المجتمع المحلي التي هي جزء لا يتجزأ منه، وذلك في ضوء ما ورد في النتائج من اعتماد الغالبية من تلك المنظمات على التمويل الخارجي.

٣-زيادة وعي وا ٍدراك منظمات المجتمع المحلي بأهمية وضرورة التشبيك فيما بينها وذلك ضمانا لتضافر الجهود، وتوحيد الأهداف وعدم تكرارها أو تضاربها، إلى جانب الاستفادة من الإمكانيات ولقدرات البشرية والمادية نتيجة لهذا التشبيك، ضمانا لاستمرارية أنشطتها، وذلك في ضوء ما أبرزته النتائج من ضعف علاقاتها بوجه عام مع منظمات المجتمع المحلي الرسمية منها وغير الرسمية وخاصة الإرشاد والبحوث الزراعية.

٤- العمل على زيادة الوعي بأهمية العمل التطوعي من خلال تلك المنظمات وأيضا أهمية المشاركة الشعبية فيها وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة، لضمان نجاح واستمرار تلك المنظمات للقيام بالدور المنوط بها.

٥- الاهتمام بجوانب القوة والفرص المتاحة التي أشار إليها المبحوثين والعمل على الاستفادة بها لزيادة حث واستثارة الزراع على إتباع أسلوب الزراعة العضوية وتعميمه خاصة على مستوى محافظة الفيوم التي تتمتع بوضع خاص في هذا المجال، ووضع نقاط الضعف والتهديدات المحتملة في الاعتبار وذلك للعمل على تقويتها أو التقليل من آثارها السلبية.